معالم في طريق الدراسات اللغوية العربية

الأستاذ بوعلام طهراوي

المركز الجامعي –البويرة–

يوصف النحو العربي بأنه نحو شامل، كونه يدرس الصوت والمفردات والتراكيب والدلالة، مما يعني اهتمامه بمستويي التواصل البشري وهما اللغة والفكر، والشكل والمعنى، وهذان المستويان هما مجال الاهتمام في الدراسات الحديثة للغات الإنسانية من خلال تبني المنهج الوصفي كمنهج أمثل لهذه الدراسات...

وإذا كان هناك طائفة من الدارسين اللغويين العرب قد أكدوا ارتباط الدرس اللغوي العربي بالمنهج الوصفي وأنه كان هو المنهج الغالب على دراسة علماء العربية، فإن هناك فريقا آخر يرد بأننا لا نعدم أن نقابل من وقت لآخر قضايا نحوية مهمة نوقشت وحللت على أسس وصفية سليمة، ولكنها لا تعطي طابعا بأنه كان منهجا متبعا في دراسة النحو العربي... والذي هو محل إجماع بين الدارسين أن النحاة القدامى قد ضبطوا مستويات الدراسة، انطلاقا من اقتصارهم في الاحتجاج للغة على قبائل بعينها دون غيرها مرورا بالمعايير الخاصة التي جعلوها لأنفسهم لعملية الانتقاء... والمعلم الأول في حقل الدراسات اللغوية القديمة هو هذه الجبهات الثلاث التي فتحها هؤلاء النحاة في رحلة التأسيس للعلوم اللغوية:

1 ـ المستوى الأول: دراسة الأصوات العربية، من خلال الفصل وصف مخارجها وصفاتها.. ولم يكن هذا المستوى في الدراسة حكرا على علماء اللغة، بل كان مجالا للاهتمام لدى علماء القراءات القرآنية الذين أفردوا بابا في علم التجويد وتلاوة القرآن الكريم لهذه القضايا الصوتية التي ينضبط بها النطق الصحيح للحروف في تلاوة القرآن الكريم.

2 ـ والمستوى الثاني: وهو مستوى الدراسة الصرفية التي يُعنى فيها بالبحث في الأصول والزوائد وبيان المشتق والجامد وتحديد أشكال الصيغ وحصر اللواحق وأماكن

إلحاقها، والزيادات وأماكن زيادتها، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال أو إبدال أو قلب أو حذف، وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان إذ لا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائما كذلك في نظر اللغويين المنصفين في مختلف أنحاء العالم.

3 ـ والمستوى الثالث: وهو مستوى الدراسة التركيبية، وقد حاول علماء اللغة تقسيم الكلام العربي الفصيح إلى مستويات نحوية تمثلت في الأبواب النحوية المختلفة كباب المرفوعات وباب المنصوبات وباب المجرورات، وبيان علامات كل قسم..

ومن معالم الدراسات العربية القديمة أنها كانت بمثابة بوتقة واحدة لهذه المستويات الثلاث حيث تمّ ربط النحو بمعطيات الصوتيات والصرف المختلفة حيث قدم النحاة لدراسة النحو بباب صرفي هو الكلام وما يتألف منه.. وعملية المزاوجة في الدراسة بين النحو ومعطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض أغلب التحليلات النحوية وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه، توحي بأن العملية اللغوية هي في أذهان الدارسين الأولين تتفاعل جميعا صوتا ومفردة ثم بعد ذلك تركيبا للتعبير عن المعاني والمقاصد المختلفة، وتحقيق التواصل بين المتخاطبين، وليس أدل على ما نقوله هذه القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة والتي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف، ومن ذلك مثلا اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله وكالقول بالجمود للتمييز ...

ولكننا لا ننكر ههنا أن استغلال الدراسة الصوتية في علم النحو العربي، لم يعْدُ أن يكون عرضيا في الدراسات النحوية التي أسستها الأجيال الأولى من النحاة، فلم يُفَصَّلْ في الظواهر الصوتية كما ينبغي، ولم تُكتشف كثير من المفاهيم الصوتية الحديثة، كمفهوم المصوت والصامت، والمصوت الطويل، والمصوت القصير بمفهومها المتداول حديثاً لدى الباحثين في الصوتيات، كما لم يلتفت النحو العربي إلى القوانين الصوتية التي تتحكم في علاقتها بظواهر النحو والصرف، ومما يؤكد هذا الرأي أن سيبويه مثلا قد عالج أصوات اللغة العربية في نهاية الكتاب، خلافا للمناهج الحديثة في تقديم المادة النحوية وتدريسها إذ تبدأ بعلم الأصوات، لتنتقل منه إلى بابي الصرف والنحو. وقد أشار إلى ذلك المستشرق الألماني يوهان فوك في معرض حديثه عن نحو سيبويه.

وهناك تفسير لهذه الثنائية - النحو والأصوات اللغوية - وهو يتعلق باهتمام الدارسين من النحاة العرب القدامى الذين أولوا اهتماما كبيرا لحركات الإعراب قبل أي شيء آخر، على خلفية الإشكال الذي ظهر على الساحة اللغوية ونعني به اللحن الذي أخذ يهدد كيان السليقة العربية، لذلك احتلت مفاهيم الإعراب والعامل موضع القلب من البحث النحوي، وهو ما يمكن ملاحظته بجلاء في توجه سيبويه في كتابه الذي افتتحه بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وهي إشارة صريحة إلى أن الأسماء والأفعال هي وحدها التي تختص بحركات الإعراب، ثم أتبع التقسيم الأول بتقسيم آخر للكلمات ويتعلق بقسمي المعرب والمبني، وربط ذلك كله بمفهوم العامل في الفقرة ذاتها من الكتاب.

ولم تمكث الدراسة الصوتية في معرض الخوض في المسائل النحوية على ذلك المستوى الذي كانت عليه في فترة التأسيس، بل أخذت تحظى بالمزيد من الاهتمام والشعور بأن الأصوات اللغوية لا يمكن تحجيم دورها في التأدية اللغوية، فمن الذين تنبهوا إلى طبيعة الحركات ابن جني الذي ذكر في باب "مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف"[1] من كتاب الخصائص :"أن الحركة حرف صغير؛ ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة". ثم يقرر :"فإذا ثبت أنّ هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمت ووفت جرت مجرى الحروف". ثم توسع في تفصيل الخصائص الصوتية في كتابه سر صناعة الإعراب.

لم تبلغ الدراسة الصوتية مبلغا معتبرا في التصنيفات الأولى، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الكتابة العربية، فإنها تقتصر على إبراز الصوامت وحروف المدّ. أما الحركات فلا حظ لها في نظام الكتابة العربية، مع أنها تشكل جزءا مهما من الأصوات المنطوقة. وليس معنى ذلك أن نظام الكتابة العربية غير صالح للغة العربية، فلا نتصور هناك نظاما للكتابة في أية لغة يعبر عن جميع التفاعلات الصوتية لهذه اللغة، ولذلك وضع اللسانيون في العصر الحديث ما يسمى بالكتابة الصوتية، إذا أرادوا إبراز جميع تلك التفاعلات الصوتية.

1ـ ابن جني، الخصائص، ج2. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1956، ص 315.

والمعلم الآخر الذي نتوقف عنده في طريق الدراسات اللغوية والنحوية يتعلق بالخلاف النحوي والأصولي بين المدارس، والحديث في هذا المعلم يفرض علينا أن نشير إلى أن النحاة قد تباينوا في مسائل نحوية متعددة، ومرجع هذا الاختلاف تباينهم في اعتماد الأصول النحوية بين هؤلاء وأولئك، ولكنّ فريقا من الدارسين المحدثين أنكر أن تكون هذه الاتجاهات مدارس بالمفهوم العصري، وعللوا وجودها بأنه تنوع في إطار التوحد.. ومن ثم فهم يعارضون الأخذ بفكرة المدارس النحوية في التراث النحوي العربي، ويرون أن الخلافات بين النحاة القدامى لم ترق إلى حدود يمكن معها أن تشكل مدارس نحوية متميزة مستقلة[1].

كانت المدارس النحوية تتباين فيما بينها من حيث الأصول المعتمدة في الاحتجاج، وتتباين تبعا لذلك المواقف اللغوية، فالمذهب الكوفي مثلا يتسع في النقل والسماع فتتسع - بناء على ذلك - دائرة القياس لديه، فاتسعت بذلك دائرة المباحات لدى الكوفيين وضاقت دائرة المحظورات، على حين ضاقت - إلى حد ما - دائرة المباحات عند البصريين واتسعت، إلى حد ما، دائرة المحظورات..[2]، والقياس والسماع لا يعنيان بحال من الأحوال أن أحدهما يقع في مقابلة الآخر، أو أنه نقيض له..

ويقرر رمضان عبد التواب أن البصريين كانوا أقيس في النوع، لأنهم كانوا يلتزمون بالقياس على نمط معين من الشواهد، وهي التي تتوافر فيها الكثرة، في حين أن الكوفيين كانوا أقيس في الكم، لأنهم كانوا يقيسون على المطرد والنادر والشاذ، وبذلك يظهر بجلاء أن دائرة القياس لديهم كانت أوسع مما كانت عليه عند البصريين..

ويسجل بعض الدارسين[3] أن الخلاف النحوي نفخ في حجم المادة النحوية ومد في أبعاد النظرية النحوية العربية، ويشعر من يتقصى جوانب الدرس النحوي المعاصر أن خلاف النحاة قديما قد بسط ظلاله على كثير مما وضع من أنظار نحوية في هذا القرن..

1ـ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، ط1، سنة 2002. ص14.

2ـ أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي، دار الفكر، الأردن، ط1 سنة 1998. ص180.

3ـ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص115.

ولقد اشتهر في الدرس النحوي ارتكازه على ركيزتين هما: السماع والقياس، وأن حركات الإعراب هي آثار لعوامل لفظية أو معنوية، وهو اعتقاد استلزم أن يعلل النحاة لوجود هذه الحركات وغيرها من الظواهر في الأبواب النحوية عبر العصور..

وأهم عنصر يطبع هذا الخلاف بين المدارس، وعلى رأسهم مدرستا البصرة والكوفة، ذلك التباين في الأخذ بالقياس.

والقياس لغة هو التمثيل والتشبيه، وعند النحاة حمل الفرع على الأصل لوجود جامع يجمع بينهما. وقد حددوا أركان القياس بأربعة: هي الأصل والفرع والعلة والحكم، ومثال ذلك رفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يذكر فاعله، والعلة الجامعة بينهما هي الإسناد، والحكم هو الرفع. أي أن الرفع يختص بالفاعل أصلا .. وتتلخص سمات تيار القياس في أنه لا يهتم بالآثار المسموعة عن العرب قدر اهتمامه بالقياس، فإذا ما اختلفا أي الأثر والقياس، قدم القياس على الأثر مهما كان موثوقا، وقد ترتب على ذلك تخطئة الشعراء والطعن على العرب.

ويعاب على النحاة القدامى انطلاقهم من مقولات منطقية في عملهم لاستنباط القواعد النحوية، وكان من الأجدر بالنحو العربي أن يمثل اللغة ككائن حيَ بدلا من اعتبارها مجموعة من المقولات المنطقية الثابتة. وهذا ما تجلى في مدرسة البصرة على وجه الخصوص، فقد برعوا في القياس إلى أقصى حد فكل علمهم قياس. وليس أدلَ على ذلك من التعريف الذي أورده أبو علي الفارسي لعلم النحو: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، ومثل هذا التعريف لا يصدر إلا عن إنسان يعتقد اعتقادا جازما أنَ اللغة بناء منطقي، ومهمة النحوي أن يستدل على هذا المنطق ويصوغ القواعد التي قام عليها هذا البناء المنطقي.

ففي غياب نصوص الاستشهاد تتجه الأنظار إلى القياس باعتباره الركيزة الثانية من ركائز النظرية النحوية العربية، وكان يعني القياس في مراحله الأولى معيارا لتمييز الخطأ من الصواب بالنظر إلى المطرد من كلام العرب، أو هو تلك الأحكام التي تستخلص من القواعد المستنبطة وتتفق أو تختلف مع المسموع..

ومن خصائص الاحتجاج اللغوي أن السماع المشار إليه آنفا قد استثنى الاحتجاج بالحديث الذي بدأ على نطاق ضيق في العصور الأولى للتقعيد النحوي، ولكنه أخذ يتعاظم

إلى أن أخذ به معظم المتأخرين من النحاة، وحتى الذين لم يأخذوا بهذا التوجه من المتأخرين، كأبي حيان استشهدوا بالحديث في مجال النحو غير مرة.

وإنه من خطأ القول أن يعتد البصريون أهل السماع بل الأصح أن كفة الكوفيين كانت أرجح في السماع، في حين أن الفريقين كانا يفترقان في طبيعة القياس لدى كل منهما[1].

والمعلم الأخير الذي يمكن رصده في الدراسات اللغوية والنحوية يتعلق بسمة التخفيف فقد لاحظ بعض الدارسين المحدثين أن التعليل لدى القدماء قام في أغلب حالاته على مؤثرين هما: التخفيف والفرق، ومن أبرز ما اعتمد على المؤثر الأول: نظرية التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي، ومفادها أن تنويع الحركات في أواخر الكلمات مرده إلى التخفيف على المتكلم بعدم إلزامه بحركة واحدة.

ويرتبط بالتخفيف سبب آخر من أسباب تغير بناء التركيب اللغوي، وهو كثرة الاستعمال، وقد اعتدَ هذا السبب عاملا مهما في التخلص من بعض أجزاء التركيب النحوي للغاية نفسها، وهو ما أسماه اللغويون المعاصرون مبدأ الاقتصاد اللغوي..[2]

أما الفرق فيراد به أن اللغة، لحكمة معينة، أرادت أن تفرق بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر، كرفع الفاعل ونصب المفعول، وهو يسمى تنويع الحركة، والشواهد على هذا المبدأ كثيرة..

1ــ عطا محمد موسى. مناهج الدرس النحوي في العالم العربي. ص 115.

2ــ نفسه، ص131.

المراجـع:

1 - ابن جني، كتاب الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان. الطبعة الأولى، سنة 1956.

2 - ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا. الطبعة الثانية، سنة 1993.

3 - سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة، سنة 1988.

4 - د. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، الأردن. الطبعة الأولى، سنة 2002.

5 - بوهان فوك، العربية، ترجمة د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، مصر. سنة الطبع 1980.

6 - د. صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها. دار الفكر، عمان، الأردن. الطبعة الأولى، السنة 1998.

7 - د. رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله، مكتبة الخانجي، مصر.